

الباب الثالث

قواعد في أهل الحديث

القاعدة الأولى

أصول أهل الحديث أصح من أصول غيرهم وطريقتهم أصح من طريقة غيرهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن أحق الناس بأن تكون هذه الفرقة الناجية: أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعاً لها تصديقاً وعملاً وحباً وموالاتاً لمن والاهها ومعاداة لمن عاداهها».

القاعدة الثانية

الأصل العام الذي يمشي عليه أهل الحديث اتباع الكتاب والحديث الصحيح على فهم السلف الصالح

قال الإمام أحمد رحمه الله: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سامعه أو كتابته أو روايته بل نعني بهم كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهراً وباطناً اتباعاً باطنياً وظاهراً».

القاعدة الثالثة

ليس كل من انتسب إلى أهل الحديث فهو منهم حتى يمشي
على طريقته

الانتساب إلى أهل الحديث من باب الدعوى اللسانية فهذا لا
يكفي فلا بد من الدعوى العملية واللسانية لأن الدعوى كثيرة فقد
طلب النبي ﷺ البيّنة على المدّعي فإذا كان الرجل يزعم أنه من أهل
الحديث يجب أن يكون متبعاً لهم ظاهراً وباطناً ومعتمداً على
قواعدهم ومناهجهم في التعامل مع الأحاديث ومن نادى بذلك ننظر
إلى اعتقاده وعمله.

فكيف يدّعي الرافضة أنهم أهل الحديث وهم لا يأخذون
بالصحيحين أو كيف يدّعي الأشاعرة أنهم أهل الحديث وهم
يحكمون العقل ويعظمونه ويقدمونه على الحديث حتى قال بعضهم:
«لا تقبل الحديث إلا إذا عرضناه على العقل فإن قبل أخذنا به وإلا
لا نأخذ به». أو كيف يدّعي المعتزلة أنهم أهل الحديث وهم ينكرون
الأسماء والصفات ويخالفون الأحاديث المتواترة والآيات.
قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وكل م يتدع باعتقادهم
يتظاهر وهو على الإفصاح بغير مذهبهم لا يتجاسر».

القاعدة الرابعة

منهج أهل الحديث مبني على قواعد وأصول ومسائل

العبرة بلأخذ من الأصول والقواعد ليس بالمسائل والفروع فقط.
فالأشاعرة والمعتزلة والخوارج وغيرهم يوافقون أهل السنة في بعض
المسائل. والفروع ويخالفونهم في الأصول فليس هؤلاء من أهل السنة.

مثال: الأشاعرة يعظّمون الصحابة ويؤمنون بمنزلهم ويسكتون عمّا شجر بينهم وهذا من مذهب أهل السنة والجماعة وهم ليس من أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن كل حق مع الفرق إنما استفاده عندما تشبّه بأهل الحديث».

الرد على من قال أن الأشاعرة من أهل السنة والجماعة:

الانتساب إلى أهل الحديث ليس مجرد كلام وإنما إقامة الدعوة على براهين تصدّق ذلك فالأشاعرة يقولون نحن أهل السنة والجماعة، ولكن من هم أهل السنة والجماعة؟!.

السنة: الاعتصام بالسنة وجعلها المصدر الثاني من مصادر

التشريع.

الجماعة: مأخوذة من الاجتماع ومصدره الإجماع وهو المصدر

الثالث من مصادر التشريع.

فهل هؤلاء أخذوا بالسنة والإجماع فهذه دعوى خالية من الدليل والبرهان وأما أبو الحسن الأشعري فقد ثبت رجوعه إلى أهل السنة والجماعة في آخر حياته وأما اتباعه فما زالوا على مذهبه القديم وألف في ذلك كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» فهذا الرجل تقلّب في ثلاثة مذاهب فبقي أربعين سنة معتزلياً ثم تحوّل إلى مذهب الماتريدية فلم يعجبه فأخذ من هذا وهذا وأنشأ مذهب الأشاعرة ثم رجع إلى أهل السنة فالوجوع إلى الحق أولى من التمدادي في الباطل فرحمه الله رحمة واسعة.

القاعدة الخامسة

من خالف أهل الحديث ولو في قاعدة واحدة فإنه لا يعتبر من أهل الحديث

إذا اتفق أهل الحديث على قاعدة وخالفها أي أحد فإنه يخرج من دائرة أهل الحديث وينسب إلى غيرهم. ولذا فإن طالب العلم ينبغي عليه أن يحرص حرصاً كبيراً وينظر إلى القواعد التي يعتمدها ويكتبها ويفتي الناس بها هل هي متفقة مع أهل الحديث وهذا يكون بالبحث وسؤال أهل العلم الراسخين.

القاعدة السادسة

أهل الحديث يستعملون مع من خالفهم العدل والإنصاف أهل السنة والجماعة أخذوا بالكتاب والسنة وبالعدل والإنصاف وإعطاء الناس حقوقهم قال الله تعالى: [وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ] {الشعراء 183}. أهل السنة يعتمدون في مسيرهم إلى الله تعالى:

- 1- أنهم يتبعون الكتاب والسنة.
 - 2- أنهم يرحمون الخلق.
 - 3- أنهم يتبعون الحق.
- فأهل السنة والجماعة أخذوا بالمنهج والعقائد الصحيحة فكلما اشتدت إساءة الفرق لأهل السنة والجماعة كلما ازداد تمسكهم بالكتاب والسنة ورحمتهم بالخلق واتباعهم للحق.

القاعدة السابعة

الاختلاف يقع بين أهل الحديث ولا يفرق بينهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «بعد ذلك اختلاف أهل الحديث وهم أقل الطوائف اختلافاً في أصولهم لأن ميراثهم من النبوة».

أهل الحديث لا يختلفون في الأصول والاعتقاد ولكن اختلفوا في بعض الجزئيات خلافاً سائغاً ولكن المختلف لا يكون له سبب في الفرقة أو اتخاذ مذهب خالص.

القاعدة الثامنة

القول الخطأ مردود وإن كان قائله من أهل الحديث

هذه من قواعد العدل والإنصاف عند أهل السنة والجماعة فالحق ما وافق الكتاب والسنة وإن جاء به أقل الناس منزلة ، والباطل من خالف الكتاب والسنة وإن جاء به أعلى الناس منزلة ، إذاً الأقوال لا تكتسب قوة من حيث قائلها وإنما قوتها بموافقتها للكتاب والسنة.

القاعدة التاسعة

الحق لا يخرج عن أهل الحديث

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: لم يجتمع قط أهل الحديث على خلاف قول النبي ﷺ في كلمة واحدة والحق لا يخرج عنهم قط وكل ما اجتمعوا عليه مما جاء به الرسول ﷺ بل من خالف مذاهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنة الثابتة.

القاعدة العاشرة

أهل الحديث يعملون بجميع مسائل الدين ويتمسكون بجميعها
اعلم رحمني الله وإياك ووفقنا إلى العلم النافع والعمل الصالح أن
تقسيم الدين إلى أصول وفروع من الألفاظ المجملة التي تحمل الحق
والباطل ولذا فإن أهل السنة والجماعة قرروا قاعدة مفيدة في المنهج :
(أن اللفظ إذا كان مجملاً يحتمل الحق والباطل فلا نقبله مطلقاً ولا
نرده مطلقاً وإنما نوقفه على التفصيل فإذا تبين حقه قبل ناه وإذا تبين
باطله رددناه» فيتكون بذلك المسائل المتفق عليها في كل الفنون
والعلوم تسمى مسائل الأصول والمسائل المختلف فيها تسمى مسائل
الفروع وهذا هو التفصيل الصحيح.

ويتنبه أن المقصود بهذا التقسيم: أن الأصول ما كان في أمور
العقيدة وما كان في أمور الفقه من الفروع فهذا التقسيم محدث وبدعة
داخل في حديث رسول الله ﷺ : «من أحدث في أمرنا هذا ما
ليس منه فهو رد» فلم يعمل به الصحابة والتابعون وسلف الأمة وردّ
على ذلك أهل العلم ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى.

